*العامل في الفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

خلاصة—هذا البحث يبحث في العامل في الفاعل.

*الكلمات المفتاحية: الاسماء، الفاعل، الإسناد*

# ***المقدمة***

معرفة أسس العامل في الفاعل، إنّ الفعل لفظٌ مختصٌّ بالاسم، والاختصاص مؤثِّر في المعنى؛ فوجب أن يؤثِّر في اللفظ كعوامل الفعل".

1. *المقالة*

أقوال النحاة في العامل:

ذكر أبو البقاء أنَّ الفعل المسند إليه هو العامل، أي: عامل الرفع في الفاعل، والرفع من أحكام الفاعل؛ لأنَّه عمدة، وشأن العمدة في الكلام أنه يكون مرفوعًا؛ لأنه لا يستغنى عنه، وإنَّ زعم الزاعمون أن الكسائي يُجيز حذف الفاعل، وذلك كلام غير محقّق، فإن نحو: "أمطرتْ" ليس فيه حذف فاعل، وإنَّما فيه أنَّ الفاعل معلوم معروف، فإذا قلنا: "أمطرت" فإننا لا نعني بذلك الأرض، وإنَّما نعني بذلك السماء، فكأننا قلنا: أمطرت السماء.

وكذلك نحو قول الله -تبارك وتعالى-: {ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ} [القيامة: 26: 30] ما معنى أن الفاعل هنا لم يذكر؟

معناه: أن التي بلغت التراقي هي النفس أو الروح -نسأل الله أن يهوِّنَ علينا سكرات الموت- الذين يقولون: إن الكسائي يُجيز حذف الفاعل بناءً على نحو ذلك من الأمثلة؛ فإن تحقيق المسألة أنّ حذف ما يُعلم جائز، لكنه عمدة، والمحذوف لعلةٍ كالمذكور، والعلّة هنا هي أنه معلومٌ، وإذا كان معلومًا كان كأنه مذكور، أي: لا حذف اعتراه، ولا يد من البشر أطاحت به، وإنما هو مفهومٌ من الكلام.

والعمدة هو: ما لا يستغني الكلام عنه، وحكمه الرفع، وأبو البقاء يبحث الآن في عامل الرفع في الفاعل، والنحو العربي -كما نعلم- يقوم على نظرية العامل، لا بد أن يكون هناك عاملٌ، وهناك بالطبع معمولٌ، وهناك أثرٌ للعمل، فالعامل هو الذي أثَّر، والمعمول وهو الذي تأثّر، وبناءً عليه نقول: إن الفعل قد أثّر الرفع في الفاعل، فالفاعل معمول متأثِّر، أي: متأثِّر بالعامل الذي عمل فيه، فأوّل الأقوال وأصحّ الأقوال، وكما أشرنا قبل ذلك إلى الترتيب في الذكر، العلماء يبدءون بالأقوى في الأعمّ الأغلب، يبدءون بالمرجِّح الذي رجّحوه، الفعل هو عامل الرفع في الفاعل.

2. رأي خلف في العامل في الفاعل، والردّ عليه:

وهناك قولٌ منسوبٌ إلى خلف الكوفي ذكره أبو البقاء، كما ذكره ابن مالك في (التسهيل)، وشرْحه، يقول: "إنَّ العامل في الفاعل هو الفاعليّة"، ومن ثَمّ اعترض عليه ابن مالك، واعترض عليه أبو البقاء وقال: "إن قوله فاسدٌ من أربعة وجوه".

كأن أبا البقاء على عادته يذكر في اعتراضه عدّة أوجه، ويسمّيها، ويطلق عليها العدد المناسب، فيقول:

الوجه الأول: أن "إن" عاملةٌ بنفسها، وهي نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه أولى. هذا هو الوجه الأول.

ومعناه: أن أبا البقاء يريد أن يقول في الرّد على خلف الكوفي: أن "إن" الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر تنصب المبتدأ وترفع الخبر بنفسها مع أنها نائبةٌ عن الفعل؛ إذن فعمل الفعل بنفسه أولى؛ لأنه ليس محمولًا على شيء كما حُملت "إن" عليه، ومع ذلك قيل: إنها عملت بنفسها، إذا نابت وعملت بنفسها، فكيف ننحِّي الفعلَ وهو بنفسه أولى بالعمل من غيره؛ لأنه الأصل الأصيل.

إذن نحن مع أبي البقاء في أن "إن" عاملة بنفسها، وهي نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه من باب أولى؛ لأنه لم يكن ليعملَ وهو في معنى اسم فعل، أو في معنى مصدر، أو في معنى اسم مفعول، أو في معنى صفة مشبهة، أو في معنى حرف، إنَّما الفعل هو سيّد الموقف كما نقول؛ لذلك آثر أبو البقاء أن يقدِّم لذلك، وأن يمهِّد له بقوله: "إن "إن" عاملة بنفسها"، وقد قلتم معشر النحاة: "إنها نائبة عن الفعل؛ فعمل الفعل بنفسه أولى"، وهذا يدل على فساد من قال: إنَّ الفاعلية هي العامل، والذي قال بذلك هو خلف الكوفي عليه رحمة الله.

الوجه الثاني: "أنّ الفعل لفظٌ مختصٌّ بالاسم، والاختصاص مؤثِّر في المعنى؛ فوجب أن يؤثِّر في اللفظ كعوامل الفعل".

معناه: أن التأثير في المعنى إنَّما كان بسبب الإسناد، فنحن عندما نقول: "قام محمد" حدث اختصاص، أي: حدثت نسبة، أي: حدث إسناد، وفُهِمَ المعنى بأن محمدًا قام، هذا الاختصاص والتعلّق أثّر في المعنى، ولم يكنْ ليؤثِّر في المعنى لولا اختصاصُ الفعل بالاسم؛ فوجب أن يؤثِّر في اللفظ كما أثّر في المعنى، الفعل -طبعًا أنتم تعلمون- وما في معناه يعني: من مصدر، من اسم فاعل، من صفة مشبهة... وهكذا، هذا الإسناد، أو هذا الاختصاص، أو تلك العلاقة بين الفعل وما في معناه وبين الاسم، أثبتت معنى أن القيام لزيد، وعندما نقول: نجح عمرو، أن النجاح لعمرو، وعندما نقول: قام عبد الله -وهو مثال سيبويه- فمعنى ذلك أن القيام لعبد الله، فُهِمَ المعنى؛ فيجب أن يكون الذي اتّضح المعنى بإسناده إلى الاسم يجب أن يؤثِّر في اللفظ.

والتأثير في اللفظ معناه: جلبُ الحركة التي لم تكن موجودة فيه، أو كانت موجودةً ولكن على معنًى غير المعنى الذي نحن فيه، فالضّمّة في "عبد الله قائم" باعتباره مبتدأ لا باعتباره فاعلًا، فإذا قلنا: "قام عبد الله" كانت الضمة هنا على خلاف الضمة في قولنا: "عبد الله قائم" هذا يدل دلالة واضحةً على أنّ اللفظ قد تأثّر فوضعتْ فوقه الضمة، وتحلّت بها الشفاه عند النطق؛ أسوة بكلام العرب الفصيح الذي من ثمرةِ دراسةِ النحو أنّ يستمر فصيحًا إلى ما شاء الله، وألا يحدث اللحن –أيّ: الخطأ- في كتاب الله تعالى، ولا في سنة رسوله  فما دام الفعل أو ما يشبهه مؤثِّر في المعنى بالإسناد والاختصاص؛ يجب أن يؤثِّر كذلك في اللفظ، ولا داعي إلى الفاعلية المزعومة.

الوجه الثالث: أن الموجِب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجبَ للعمل في اللفظ.

أي: أن أبا البقاء يردّ على خلف بأن عامل الرفع في الفاعل الفاعلية، والفاعلية مصدر صناعي، تستطيع أن تقول: إنه معنوي، يعني لا يرى أن الفعل هو الذي رفع الفاعل، وأبو البقاء يناقشه في هذا الوجه فيقول: أنت تقول: إن الفاعليّة هي التي أحدثت الضمة، أو الأثر اللفظي الذي هو علامة الإعراب، إذن فما الذي أوجب الفاعلية، وجعل لها وجودا؟

الجواب: الذي جعل للفاعلية وجودًا هو الفعل؛ لأنك عندما تقول في هذا المثال، وهو مثال سيبويه: "قام عبد الله"، والقرآن يقول: {ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ} [الجن: 19] "قام عبد الله" حدثت الفاعلية، بمعنى: حدث هذا المعنى الّذي أطلقَ عليه خلف الفاعلية، كما حدث بالتركيب حين قلنا: "عبد الله منطلق" معنى الابتدائية والخبرية بهذا الشكل وبهذا الإسناد.

الذي أحدث الفاعلية هو الفعل، فلولا الفعل،أي: لو أنك بمنتهى اليسر والبساطة حذفت قام فصار اللفظ "عبد الله"، واحتاج إلى خبر، أو كان بمثابة الأعداد: واحد، اثنان، ثلاثة... لا إعراب له ولا بناء على ما رآه أهل العلم في أوائل السور في الحروف المقطعة، نحو: "الم"، و"حم"، و"يس"، و"طه"، و"طس"، و"ق"، و"ن".

قال العلماء: إنَّ هذه الحروف المقطّعة ننظر في إعرابها إلى ما قاله المفسِّرون، فالمفسِّرون الذين يرون أن لها معنى –أي: أن "ن"، و"ق"، و{ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ}، و"الم"، و"طس"... وهكذا لها معنى: إما أن تكون اسمًا من أسماء الله تعالى، وأما أن تكون اسمًا من أسماء النبيّ ، وإما أن تكون اسمًا للسورة أي: سورة "الم"، وسورة "ن"، وسورة "ق"، وإما أن تكون اسمًا من أسماء الملائكة، وإما أن تكون حروف إعجاز الغرض منها بيان أن القرآن مؤلَّف من ألف، ولام، وميم، ونون، وقاف، أي: من جنس الحروف التي تستعملونها معشرَ العرب الفصحاء، ومع ذلك فأنتم عاجزون عن الإتيان بمثله: {ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ} [الإسراء: 88] أي: لو اجتمعت الإنس واجتمعت الجنّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، وعاون بعضُهم بعضًا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

إن كان لهذه الحروف معنًى من المعاني السابقة فهي معربة، وإعرابها على أنها مبتدأ، أو على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أو على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: اقرأ "الم"، واقرأ "ق"، واقرأ "ص".

وذهب بعض الكوفيين إلى أنه مُقسَم بها، وحذِف حرف القسم، كما مرّ من المسألة الخلافية التي درسناها معًا في هذا المستوى.

أما ما ذهب إليه ابن عباس، وغيره من الأئمة من أن "الم"، و"ن"، و"ص"، ومثلها من الحروف المقطعة، من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه؛ فلا يعلم معناه أحدٌ من الناس، وقمّة الإيمان أن تُؤمن بأن هذا نزل على قلب النبي ، وأنت مؤمنٌ به دون أن تعرف معناه، وقد قال الله تعالى: {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ} [آل عمران: 7]، معنى ذلك أننا نقول: {ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ} وهذا قمّة اليقين وقمة الإيمان.

فإن قلت: "عبدُ الله" ولم تأتِ بخبر، ولم تأتِ بمبتدأ، ولم تأتِ بفعل، ولم تأتِ بما يشبه الفعل؛ صار كهذه الحروف المقطّعة؛ لأنك لا تدري ما معنا "ص" "ج" "ح" "د"... وهكذا، لا بد إذن أن تقول: قام عبد الله، فتحدث الفاعلية، فالذي أحدث الفاعلية هو الفعل. إذن قال خلف الكوفي المذهب: أن العامل هو الفاعلية، ويقول لك أبو البقاء: أن الذي أوجب الفاعلية هو الفعل، فلا يمكن أن يكون الفعل الذي أوجب الفاعلية ملغيًّا لا عمل له، وأن تكون الفاعليةُ المستحدثة أو المحدثةُ بسبب الفعل أن تكون هي الفاعل، وأن يكون الفعل الذي أحدثها لا عمل له، لا يعقل هذا.

3. الفاعل الذي في معنى المفعول:

وأما الوجه الرابع: فهو أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلًا، وقد يكون في المعنى مفعولًا به:

قال أبو البقاء: كقولك: "مات زيد"، ومفعولًا في اللفظ وهو في المعنى فاعل كقولك: "تصبّب زيد عرقًا"، ولو كان العامل هو المعنى -يعني بذلك معنى الفاعلية- لانعكست هذه المسائل.

أي: أن البقاء يريد أن يقول: إنّنا عندما استقرأْنا كلامَ العرب؛ وجدنا أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلًا، وهو هو في المعنى مفعول به، ومثال ذلك: مات زيد، أنت إزاء هذه الجملة -مات زيد- تقول: مات فعل ماضٍ، وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. فإذا تفكّرت في المعنى وجدت أن "زيدًا" قضى عليه الموت، أي: لم يقضِ هو بالموت على نفسه، فهو من حيث المعنى أماته الله -أمات الله زيدًا- فهو في المعنى مفعول به، وإن كنت تراه من حيث اللفظ فاعلًا مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة.

وقد يكون –أي: الاسم- مفعولًا في اللفظ وهو في المعنى فاعل، قال: "تصبّب زيد عرقًا" الأصل: تصبّب عرقُ زيد؛ لأن العرقَ هو الّذي نزل كما ينزل الصيّب من السماء {ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ}ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل؛ لأن المنصوب وهو الذي بدا -كما قلنا- تمييزًا لا مفعولا به، "تَصَبّبَ زَيْدٌ عَرَقًا"، أو "كَثُرَ زَيْدٌ مَالًا" الأصل أن يقال: كثر مال زيد، أو تصبب عرق زيد. لو كان الأمر كما زعم خلف الكوفي لارتفع "عرق" فقلنا: "تصبب زيد عرقًا" باعتبار أن الفاعلية معتدّ بها من حيث المعنى كما يعتدّ بها من حيث اللفظ.

وفي قول أبي البقاء: "مات زيد" لو أنّ الذي أحدث الرفع الفاعلية فلا فاعلية من حيث الحقيقة هنا؛ لأن "زيد" الذي أعربناه فاعلًا مرفوعًا، وعلامة رفعه الضمة هو مفعول به من حيث المعنى؛ لأنه أماته الله كما قال في سورة عبس: {ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ} [عبس: 21، 22].

وفيما قاله ابن مالك عظيم فائدة في (شرح تسهيل الفوائد) وهو مؤلف الكتاب وشارحه، يقول: "ثم تبيّنت أن رافع الفاعل هو ما أُسْنِدَ إليه من فعلٍ أو من مضمّنٍ معناه" المضمّن معناه كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة.

يقول: "تبينت أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه" وهي أول كلمة قالها أبو البقاء: "الفعل المسنَد إليه: ثم تبيّنت أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعلٍ، أو من مضمّن معناه، يكمل ابن مالك كلامه فيقول: "لا الإسناد" أي: أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعلٍ، أو شبهه على التجوّز في عبارته -لا الإسناد. وقال: "كما يقول خلف الكوفي".

إذن ثبت من كلام ابن مالك، ومن كلام أبي البقاء العكبري أن خلفًا يرى أن الفاعل مرفوع بالفاعلية، وأن العامل فيه الفاعليّة التي ذكرها أبو البقاء، ومعناها: الإسناد، وهو ما ذكره ابن مالك.

معنى هذا أن عمليّة الإسناد هي الفاعليّة، وهو الذي تعرّض له أبو البقاء، وقال له فيما ذكرناه آنفًا: إن الفاعليّة أوجبها الفعل.

إذا حاولت أن تربط بين ما قاله أبو البقاء وبين ما قاله ابن مالك -على الجميع رحمة الله- وجدت من قبيل الترادف أن الفاعلية هي الإسناد، وأن ذلك أمرٌ معنويٌّ، وأنه منسوب إلى خلف الكوفي، عبّر عنه ابن مالك بالإسناد، وعبّر عنه أبو البقاء بالفاعلية.

يقول ابن مالك: لأن الإسناد نسبةٌ بين المسنَد والمسنَد إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يُوجد لفظٌ صالحٌ للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه.

قال ابن مالك: "الإسناد نسبة"، أي: نسبة واقعة بين المسند وبين المسند إليه، المسند هو الفعل، والمسند إليه هو الفاعل، "قام عبد الله" أسندنا  القيام إلى عبد الله، فـ"قام" مسند و"عبد الله" مسند إليه.

لقد رأينا ابن مالك يقول: وليس عملها –أي: النسبة- في أحدهما بأولى من عملها في الآخر؛ لأنها نسبة مشتركة –أي: الإسناد أو الفاعلية- معنى ذلك أن النسبة المشتركة ليس عملها في أحدهما، أي: الفاعل كما قال خلف.

فخلف يرى أن هذه الفاعلية عملت الرفع في الفاعل، وابن مالك يقول: لماذا لم تعملْ تلك النسبة في الفعل ما دامت النسبة مشتركةً بين الفعل، وما تضمّن معناه؟

هذا مثال يتضح به الحال: حين نقول: يقوم زيد، عندنا "يقوم" مضارع مرفوع، وعندنا "زيد" فاعل مرفوع. سؤالنا: ما الذي رفع زيد؟ يجيب خلف ويقول: الفاعلية. نسأله هذا السؤال: وما الذي رفع "يقوم"؟ أليس "يقوم" هذا مضارعًا مرفوعًا لتجردّه من الناصب والجازم؟! إذن هناك عامل للرفع في "يقوم" وهو التجرّد، وهناك عامل للرفع في "زيد": "يقوم زيد" فم الذي أحدث الرفع في الفاعل؟ أنت تقول الفاعلية.

ابن مالك يردّ عليك ويقول: ولماذا لم ترفع الفاعلية المضارع قبله أو في الماضي: قام زيد؟ لا يتأتّى هذا السؤال لأن الماضي مبني، ولكن لا بد من المضارع؛ لأن المضارع هو الوحيد من الأفعال الذي يكون معربًا، وهو يكون مرفوعًا، ويكون منصوبًا، ويكون مجزومًا، الذي جزمه في نحو: "لم يقبلْ المسافر" "لم يأتِ الخبر" ما الذي رفع الخبر؟ يقول خلف: الفاعلية. نقول له: وما الذي جزم "يأتي"؟ يقول: لَمْ. يقول له ابن مالك: إذن كان ينبغي أن يكون العمل للفاعلية في الفاعل، وأن يكون العمل في الفعل كذلك، وما دام الأمر قد اختلف فكان المضارع مجزومًا وعامل الجزم فيه "لم"، وكان الفاعل مرفوعًا يكون العامل فيه الفعل أو ما تضمن معناه وليس الفاعلية.

ثم يقول ابن مالك: "ولأن العمل لا يُنسب إلى المعنى" فهو يقصد بذلك أن الفاعلية أو الإسناد معنى، يعني: ليس فعلًا ملفوظًا به مثل "قام" أو "يقوم عبد الله" فمتى تعمل المعاني دون الألفاظ؟ لا تعمل المعاني إلا إذا لم توجد الألفاظ الصالحة للعمل، نحن نعلم أن رافع المبتدأ هو الابتداء، والابتداء عامل معنوي لا لفظي؛ وذلك لأن المبتدأ متجرِّد من العوامل، لم يسبق بـ"كان" وإلا صار اسمًا لها، ولم يسبقْ بـ"إن" وإلا صار اسمًا لها منصوبًا، ولم يسبق بحرف جر وإلا أصبح مجرورًا به، لقد تجرّد عن العوامل اللفظيّة، ولما ورد مرفوعًا كان لا بدّ من البحث عن عامل الرفع فيه، فلما لم ترَ الأعين فعلًا قد تقدّم، ولم ترَ الأعين أيّ عاملٍ ملفوظٍ به صالح –يعني: أصلي ليس زائدًا- قلنا: إن العامل هو الابتداء.

لكن في الفاعل الأمر يختلف، لأن الفعل موجود، أي ليس في حكم الموجود، وإنما هو موجودٌ بالفعل، ملفوظ به، فلماذا نُعمل غيرَه مع أنه موجودٌ؟! فهو أولى بالعمل لوجوده. يقول ابن مالك: "والفعل موجودٌ فلا عدول عنه" أي لا يعدل عنه إلى غيره.

أعتقد أنَّ الفرق بين ابن مالك وبين أبي البقاء العكبري قد صار واضحًا؛ فإنّ ابن مالك لم يردّ على خلفٍ بقوله: "وهذا فاسد من أربعة وجوه" وإنَّما قال: "إنَّ الإسناد نسبةٌ مشتركةٌ وليست من حيث العمل هناك أولوية بحيث تعمل هذه النسبة في الفاعل ولا تعمل في الفعل" وهذا الوجه لم يذكرْه أبو البقاء؛ ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذ لم يوجدْ لفظٌ صالحٌ للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه، وهذا أيضًا لم يذكره أبو البقاء.

إنَّما ذكر أبو البقاء أن الفعل هو الذي أوجب الفاعلية، وليس من العقل أن الذي أوجب الشيء يلغى والشيء هو الذي يعمل، هذا كلام مهم.

إذن تستطيع أن تضمّ إلى ما ذكره أبو البقاء ما ذكره ابن مالك فيكون الفساد من ستة أوجه، أربعة أوجه ذكرها العكبري، ومما ذكره ابن مالك بقوله: "ليس عملها –أي: النسبة- في أحدهما بأولى من عملها في الآخر؛ ولأن العمل لا يُنسب إلى المعنى إلا إذا لم يُوجد لفظٌ صالحٌ للعمل، والفعل موجودٌ فلا عدولَ عنه".

4. الجملة الواقعة فاعلًا:

قال أبو البقاء: "وإنَّما لم يجزْ أن تكون الجملةُ فاعلًا لثلاثة أوجه". هو كما ترون منهجه أنه يذكر عددًا معينًا من الأوجه، وهذا جميل لا بأس به، بل إنه مريح في البحث، لكنك تتحرّى، وتقف عند هذه الأوجه، وتناقشه فيها.

الوجه الأول: أنَّ الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها. قال: "لاستقلالها" أي: أن الجملة مستقلةً، وهو -كما نعلم- ذكر اثني عشر وجهًا في أنّ الفاعل كجزء من الفعل، وقد وقفنا معه وناقشناه هنالك؛ إذن هو يرى أن الفاعل كجزءٍ من الفعلِ، والجملةُ ليست جزءًا لأنها مستقلّة، هذا وجه.

الوجه الثاني: أن الفاعل قد يكون مضمرًا، وقد يكون معرفةً بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصحّ، والألف واللام لا تدخل عليها، وفي هذا الوجه الثاني كلام.

ليس من الضرورة يا سيدي، أن يكون كل فاعل ضميرًا، أنت تقول: "قام زيد" فهل يضمر "زيد"؟ كذلك لا يضمر "سرّني جاء البشيرُ" سرّ: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول مبني في محلّ نصب، و"جاء البشير" برمّتها فاعل، وهو جملة، سمعت رجلًا يقول: جاء البشير، فعبّرتَ عن ذلك وقلت: سرني جاء البشير، أي: سرّني هذا القول، الفاعل المضمر مثل فهمتَ وفهمتُ، وكذلك "زيد فهم" فهم: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، فالضمير في "فهمت" التاء فاعل، والضمير المستتر في "فهم" فاعل كذلك، وكذلك "قام زيد"، هل يقال: "قام الزيد" باعتبار أنه يقال: قام المسافر؟ أقصد بهذا: هل كلّ فاعل ليس فيه "أل" لا يصلح أن يكون فاعلًا إلا إذا دخلت عليه "أل"؟ هناك نكرة، هناك معرفة، هناك ضمير، هناك اسم لا يدخله "أل"، وهناك اسم تدخل عليه "أل"؛ إذن لا تردّ الجملة، ولا يقال في عدم جواز كونها فاعلًا: إن الفاعل يكون ضميرًا والجملة لا تُضمر، ليس شرطًا أن يُضمَر الفاعل.

الوجه الثالث: أنّ الجملة قد عَمِلَ بعضها في بعض، فلا يصحّ أن  يعمل فيها الفعل، لا في جملتها ولا في بعض أبعاضها؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا.

ويرى أن الجملة عمل بعضها في بعض، وذكرنا ما مثّل به الأستاذ عباس حسن في (النحو الوافي): سرّني جاء البشير، في هذا المثال "جاء" فعل ماضٍ، و"البشير" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ إذن عمل "جاء" في "البشير"، ثم وقعت هذه الجملة التي عَمِلَ بعضها في بعض مكان الفاعل المفرد، فكيف يؤثِّر الفعل وهو "سرني" -سرّ- كيف يؤثِّر الفعلُ فيها، سواء أكان هذا التأثير في جملتها، أم كان هذا التأثير في بعضها.

لقد قال ابن مالك في مسألة ورود الجملة فاعلًا: "ومنه قول الله تعالى: {ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} والآية: {ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ} [إبراهيم: 45] إذن الفعل "تبين" فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، الفعل لا بد له من فاعل، فأين فاعل "تبين" لا شك أنه {ﮀ ﮁ ﮂ} وهذا جملة وليس مفردًا.

قال ابن مالك: ففاعل "تبين" مضمون "كيف فعلنا بهم"، وكأنّه قال: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل، كما جاز في باب الابتداء نحو: {ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ} [البقرة: 6] فإنه أوّل "سواء" كما جاز في هذا الباب أن يقال: سواء عليهم الإنذار، وهو تأويل "أأنذرتهم" وهو جملة، "أنذر" فعل ماضٍ، والتاء فاعل، والهاء مفعول به، والميم علامة الجمع.

قال: ومن هذا الباب:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ما ضَرَّ تَغلِبَ وائِلٍ أَهَجَوْتَهَا | \* | .... .... .... .... |

"ضر": فعل ماضٍ، و"تغلب": مفعول به، و"وائل": مضاف إليها، "أهجوتَها": جملة هي فاعل ضرّ، المسند بالنفي، معنى ذلك كما قال ابن مالك على تأويل: ما ضرّها هجوك إياها. ومن ذلك قول الله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ} [طه: 128] معنى هذا: أفلم يهدِ لهم كثرةُ إهلاكنا، من أين جاء ابن مالك بهذا التأويل؟ إن "كم" خبرية، وكم الخبرية تفيدُ الكثرةَ؛ إذن التأويل يكون: ألم يهدِ لكم أيها الكفار، كثرة إهلاكنا لمن سبقكم. والواقع أن الأستاذ عباس حسن لم يوافق على ورود الجملة فاعلًا، ثم عاد فأجازه..

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ